دراسة تؤكد على أهمية ضبط الإنفاق العام وتقليص حجم السيولة النقدية

■ ،،كتب/ منصور شايع

أكدت دراسة اقتصادية على أهمية ضبط الإنفاق العام واستخدام السياسة الضريبية على السلع الكمالية والعقارات في تقليص حجم السيولة النقدية وعقلنة السياسة الانفاقية بما يسهم في تحقيق فائض في الناتج المحلي الإجمالي. وإعادة النظر في النفقات الحكومية من العملات الأجنبية الموجهة للسفارات والبعثات في الخارج ومشتريات الدولة المختلفة ونفقات العلاج.

مطالبة بتفعيل الرقابة على حسابات الدولة ومؤسساتها المختلفة لتلافي الانحرافات والأخطاء وضرورة أن تكون حساباتها بالدولار في البنك المركزي وفروعه وتعزيز الرقابة على تنفيذ السياسة المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات الفعالة في هذا الشأن.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في تحصيل ضريبة القات بإلغاء نقاط تحصيل الضريبة وفرضها في المنبع (على المزارع رأساً) ، ربط سياسة الإنفاق والدعم بإنتاج السلع والخدمات، وإصلاح الاختلال في هيكل النفقات وبما يحد من حجم النفقات الجارية ورفع حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية للدور الذي تؤديه في دعم القطاعات الإنتاجية.

وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور جميل عبد الخالق العريقي أستاذ المالية العامة والحسابات القومية – جامعة تعز – مستشار وزارة المالية بإعادة النظر في التشريعات الخاصة بالإيرادات الضريبية غير المباشرة كونها لم تؤد الهدف منها (الحد من التهريب، تحقيق المنافسة)، بل إنها قد أضافت أعباء جديدة فيما يتعلق بالمضاربة على عملات النقد الأجنبية.

مؤكدة على ضرورة إصلاح الإدارة الضريبية ورفع كفاءة العاملين فيها وتحسين أوضاعهم في إطار مكافحة الفساد في تلك الأجهزة ورفع كفاءة تحصيل أموال الدولة ومواردها المختلفة بأقل تكلفة وتقليل الفاقد من الأموال وتحصيل الأموال المتراكمة والمدورة والمتخلفة لدى الأفراد والمؤسسات والشركات.

وأوضحت الدراسة أن النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨م قد ارتفعت من حوالي (٥٠٢) مليار ريال في عام ٢٠٠٠م بالأسعار الجارية إلى حوالي (١١٨٤) مليار ريال بالأسعار الجارية في عام ٢٠٠٥م، وبلغت في عام ٢٠٠٦م (١٤٢١) مليار ريال لتصل في عام ٢٠٠٧م إلى (١٧٥٥) مليار ريال وفي عام ٢٠٠٨م (٢٢٤٨) مليار ريال بالأسعار الجارية ، ويظهر من خلال الحجم المطلق للإنفاق خلال تلك السنوات بأنها قد نمت بنسبة ١٢٨.٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠م، وبالمقارنة مع نفس العام فقد حققت نمواً في عام ٢٠٠٨م ما نسبته ٣٤٧.٨٪، ويلاحظ من خلال الإنفاق العام أن مستوى النمو الاسمي خلال الفترة قد بلغ متوسطه السنوي ٢١٪، غير أن مستوى النمو الاسمي للإنفاق العام في عام ٢٠٠٦م والمقدر بنسبة ٢٠.٢٧٪ قد انخفض بمقدار ١٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٥م. وإذا ما أخذنا الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م نجد بأن متوسط النمو السنوي قد حقق ما نسبته ٢٦.٩٪ وتعتبر نسبة النمو هذه مرتفعة ولعل الاتجاه الصعودي له في هذه الفترة يعود إلى السياسة العامة المتعلقة بتنفيذ إستراتيجية الأجور الجديدة في مرحلتيها ,وكذا الزيادة في نفقات الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية ومدفوعات الفوائد،ومعلوم تأثير ارتفاع النفقات على التضخم.

ولفتت الدراسة إلى ارتفع حجم الإنفاق الجاري خلال السنوات ٢٠٠٠– ٢٠٠٨م من (٣٨٢) مليار ريال إلى (١٨٦٦) مليار ريال، بزيادة في قيمة النفقات الجارية خلال الفترة بلغت (١٤٨٤) مليار ريال بنسبة ٣٨٨.٧٪، مما يشير إلى أن الإنفاق الجاري قد زاد خلال الفترة بما يقارب خمس مرات ، أما عن نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي النفقات العامة فقد بلغت ٧٦٪عام ٢٠٠٠م إلا أن سرعان ما ارتفعت نسبة إجمالي النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة عام ٢٠٠٨م حيث بلغت النسبة ٨٣٪ كون النفقات الجارية بلغت عام ٢٠٠٨م (١٨٦٦) مليار ريال. وأرجعت أسباب ارتفاع النفقات الجارية خلال تلك الفترة إلى عدد من العوامل أبرزها ارتفاع الأعباء على الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين حيث كانت (١٤١) مليار ريال عام ٢٠٠٠م وارتفعت عام٢٠٠٨م إلى (٥٧٨) مليار ريال بنسبة زيادة قدرها (٣١٠٪)، وذلك بسبب زيادة حجم العمالة في أجهزة الدولة المختلفة بدون ضوابط للاحتياجات القائمة ،ونظراً للزيادة في رواتب المدرسين والعاملين في القطاع الصحي وكادر الجامعات والزيادات في مرتبات الجيش والأمن بنسبة ٤٠٪ بالإضافة لبدل غلاء المعيشة لموظفي الدولة الذي بدأ تنفيذه في منتصف عام ٢٠٠٠م، لمواجهة الزيادات في مستويات الأسعار المحلية نتيجة الرفع الكلي للدعم عن السلع الغذائية الأساسية ، وبسبب تأثير ما تم إنفاقه على المشاريع المختلفة التابعة لأجهزة الدولة ، وأخيراً تأثير الزيادات التي تمت على مرتبات وأجور موظفي الدولة خلال الفترة لمواجهة اثر الارتفاع العام في مستويات الأسعار وارتفاع حجم الإنفاق على الدعومات التي تتحملها الخزانة العامة على المشتقات النفطية وعلى دعم الكهرباء، وعلى دعم المؤسسات والوحدات الاقتصادية المعانة من قبل الدولة حيث ارتفع الإنفاق على الدعومات من (١١٦) مليار ريال عام ٢٠٠٠م إلى (٨٦٩) مليار ريال عام ٢٠٠٨م بنسبة زيادة بلغت ٦٤٩٪ وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة دراسة أثر هذه الدعومات على عجز الموازنة وضرورة إعادة النظر بها.

وكذا ارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات والمستلكات حيث بلغت (٥٦) مليار ريال عام ٢٠٠٠م إلى (١٩٢) مليار ريال عام ٢٠٠٨م بنسبة زيادة قدرها ٢٤٢.٩٪، ترجع الزيادة نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية المختلفة وبسبب رفع أسعار المشتقات النفطية بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية في رفع أسعار السلع والخدمات.

وارتفاع نفقات الفوائد وأعبائها والديون والقروض سواء على القروض التي على اليمن للدول أم الصناديق والهيئات الدولية أو الفوائد التي على القروض المحلية من الجهاز المصرفي. حيث ارتفعت النفقات على الفوائد من (٣٥) مليار ريال عام ٢٠٠٠م إلى (١٢٦) مليار ريال عام ٢٠٠٨م بمعدل نمو قدرها ٢٦٠٪.

ونوهت بارتفاع النفقات الجارية غير مبوبة من (٨) مليارات ريال عام٢٠٠٠م إلى (٣٠) مليار ريال عام ٢٠٠٨م بمعدل نمو ٢٧٥٪ وتمثل هذه النفقات الجارية غير المبوبة تلك النفقات المركزية التي تصرف بشكل مركزي أو التي لم تدرج في فصول وبنود محددة بالموازنة ولم تكن معتمدة لأغراض محددة عند إعداد مشاريع الموازنات السنوية.

وأضافت الدراسة إلى أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية بلغت (١٢٠) مليار ريال عام ٢٠٠٠م وبنسبة ٢٤٪ من إجمالي النفقات العامة لنفس العام، وطبيعة هذه النفقات الرأسمالية والاستثمارية والموجهة للبنية التحتية وحيازة الأثاث والمعدات والبناء والتشييد وغيرها من النفقات الرأسمالية والاستثمارية تعتبر ضئيلة في ضوء احتياجات الجمهورية اليمنية بمحافظاتها (الواحد والعشرون) المترامية الأطراف وفي ظل الكثافة السكانية للجمهورية اليمنية (٢٢)مليون نسمة، وبحسب خارطة الاحتياجات للبنى التحتية والهياكل الأساسية والطرق والمعدات والآلات للمدارس والمستشفيات وغيرها فإن هذه النسبة اقل من النسبة الاقتصادية التي ينصح بها الاقتصاديون في المالية العامة والمتضمنة أن لا تقل النفقات الرأسمالية والاستثمارية عن ٤٠٪ من إجمالي النفقات العامة، بل إن البعض يرون بأنه يجب أن تكون النفقات الرأسمالية والاستثمارية أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الإنفاق العام ، ويتحليل التطور الذي حدث خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨م يتبين أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية وعلاقتها بإجمالي الإنفاق العام قد ارتفعت من (١٢٠) مليار ريال في عام ٢٠٠٠م إلى (٣٧٧) مليار ريال في عام ٢٠٠٨م، وان أهميتها النسبية لإجمالي الإنفاق العام لعامي ٢٠٠٠م – ٢٠٠٨م قد شكلت ما بنسبته ٢٤٪، ١٧٪ على التوالي.وهذا يشير إلى انخفاض نسبة إجمالي النفقات الرأسمالية والاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام، فبينما كانت نسبة النفقات الرأسمالية والاستثمارية ٢٤٪ من إجمالي النفقات العامة عام ٢٠٠٠م نجد أنه انخفض حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى ١٧٪ من إجمالي النفقات العامة عام ٢٠٠٨م (أي بنسبة ٧٪) وهذا يرجع إلى التركيز من قبل الحكومة في ارتفاع نفقاتها الجارية على حساب انخفاض نفقاتها الرأسمالية والاستثمارية، كما أن النفقات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨م اتجهت نحو النفقات الجارية بشكل أكثر بمقارنة نسبة كلا من النفقات الجارية والرأسمالية والاستثمارية فبرغم ارتفاع الإنفاق العام الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل سنوات الفترة، إلا أن هذه الزيادة كانت لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية

فقد تراجعت نسبة زيادة النفقات الرأسمالية والاستثمارية في السنوات الأخير ، وشكلت النفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٨م من مخصصات إجمالي النفقات العامة نسب متفاوتة حيث كانت النفقات الرأسمالية والاستثمارية ٢٤٪ من إجمالي النفقات العامة عام ٢٠٠٠م بينما ارتفعت إلى ٢٤٪ و٢٥٪ و٣٠٪ و٣٠٪ و٢٧٪ و٢٥٪ و٢٢٪ و١٧٪ على التوالي خلال الفترة حتى ٢٠٠٨م، وقد وصلت النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى أعلي نسبة من إجمالي النفقات العامة في السنتين ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م حيث بلغت ٣٠٪ من إجمالي النفقات العامة

وبحسب الدراسة فإن النفقات العامة بالإضافة إلى الضرائب والدين العام تمثل أدوات السياسة المالية التي تلجأ الحكومة إلى استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات الأسعار فتلجأ السلطات الحكومية من خلال ضغط حجم الإنفاق والعمل على خفض حجم الطلب الكلي لإعادة التوازن إلى الاقتصاد ويتم ذلك بصورة مباشره من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام.

كما أن الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أهم مكونات الموازنة العامة للدولة حيث يؤدي تضخم حجم العمل في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الموازنة العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي تتحمله الدولة والمساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام،ويترتب عليه في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وحدوث عجز في الموازنة وتزايد معدلاته يؤدي بدوره إلى ضغوط تضخمية في الاقتصاد ، وأن النفقات الرأسمالية والاستثمارية تمثل جانباً مهماً في موازنة الدول النامية ومنها بلادنا، والتي توجه جزءاً هاماً من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكة المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية وضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الدخول التي تولدها تلك النفقات مما يسهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار ، كذلك التأثير غير المباشر للإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار يتمثل من خلال الدور الذي يمارسه الإنفاق الحكومي في التأثير على عرض النقود، والذي يتحدد من خلال طريقة تمويل الإنفاق الحكومي ، حيث أن الاعتماد على التمويل بالعجز والذي يمول بالاقتراض من الجهاز المصرفي يسهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد بنسبة اكبر من الزيادة في حجم الناتج القومي الحقيقي، مما يؤدي إلى اختلال في علاقة التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج من السلع والخدمات مما يسهم في تغذية التضخم ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

رأي اقتصادي

الخدمات المالية والمصرفية والإسلامية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، تشهد بلادنا اليمن منذ الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، وحتى يومنا هذا، اندفاعاً للمصارف والمؤسسات المالية اليمنية أو العاملة في بلادنا اليمن أجنبية أم عربية دون استثناء إلى تقديم الخدمات المصرفية والمالية والإسلامية على نطاق واسع وتعمل على إيجاد رديف إسلامي لأغلب منتجاتها وخدماتها بما فيها صناديق الاستثمار ومنتجات التأمين وتمويل المتاجرة والقروض الشخصية وبطاقات الدفع بمختلف أسمائها وحدودها الائتمانية وأصبحت توفرها تحت غطاء الشرعية لكل مصرف ومؤسسة مالية في مقاربة نحو الاقنية أو عبر الوحدات القائمة أو تأسيس وحدات مستقلة للخدمات الإسلامية أو تخصيص فروع مستقلة للخدمات الإسلامية وجميع تلك الخدمات التي تهدف بها مصارفنا ومؤسساتنا الواسعة في مجتمعنا اليمني التي يفضل البعض منها التعامل المصرفي والمالي وفق الصيغ الإسلامية مما يحقق لها الاستفادة من تنامي الطلب على القروض الشخصية والتمويل السكني والمرابحة وأصبح مصدراً هاماً لو نظرنا في بلادنا اليمن نجد أن هناك حاجة ملحة للتمويل السكني وفتح مجالاً رحباً للنمو لا سيما وأن التركيبة السكانية تشير إلى الحاجة إلى المساكن والطلب كبير على السكن بمختلف أحجامه وأنواعه والمشكلة تكمن في توافر العرض والتمويل وهو ما تم معالجته ولو بجزء يسير من قبل مؤسساتنا المالية والمصرفية التقليدية والإسلامية خاصة في المدينة الاقتصادية والتجارية عدن وبعض المدن اليمنية وإيجاد صيغ مقبولة شرعياً للتمويل والرهن وفق الصيغ الإسلامية وتمويل المصارف والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية والشركات العقارية التي تمتلك الصكوك فالمصارف تمول وتنقل الملكية إلى المشتري بعد سداد كامل الإقساط وفق صيغة التأجير المنتهية بالتمليك مما حقق ارتياحاً وأرباحاً عالية لمصارفنا ومؤسساتنا المالية والإسلامية والتقليدية اليمنية والعربية والأجنبية العاملة في بلادنا اليمن وحقق هدفاً من أهداف التنمية وخدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

توقعات بتراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠١١م بنسبة ٣,٨٪ بالأسعار الجارية

■ ،،تقرير / منصور شايع

توقع تقرير حديث أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام الجاري ٢٠١١م تراجعا يصل إلى حوالي ٣,٨٪ بالريال اليمني.

وبين التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع من حوالي ٦ تريليونات و٣٧٤ ملياراً و٩٢٦مليون ريال خلال ٢٠١٠م ، إلى نحو ٥ تريليونات و٩٠٤ مليارات و ٦٣١ مليون ريال في العام ٢٠١١م بالأسعار الجارية .

وبحسب التقرير فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري ٢٠١١م تراجعا يصل إلى حوالي ٥,٤٪ بالأسعار الجارية عند احتساب ذلك بالدولار الأمريكي ، حيث أشار التقرير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع من حوالي ٢٩ مليارا و٣١مليون دولار خلال العام ٢٠١٠م ، إلى نحو ٢٥مليارا و ٩٨٧ مليون دولار في العام ٢٠١١م بالأسعار الجارية بالدولار.

وأوضح محللون اقتصاديون إلى أن ذلك التراجع الكبير في قيمة الناتج القومي الإجمالي خلال العام الماضي يعود بصورة أساسية إلى تراجع العملية الإنتاجية في البلد بصورة عامة في معظم إن لم نقل جميع الوحدات الاقتصادية والناتج عن الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد خلال الفترة الماضية الأمر الذي أدى إلى تاثر تلك الوحدات نتيجة إقطاع التيار الكهربائي والمشتقات النفطية عن المصانع والمعامل المختلفة وحتى تأثر الإنتاج الزراعي والسمكي جراء تلك الأزمة الخانقة التي مرت بها اليمن .

مشيرين إلى أن الفارق في معدل التراجع بين قيمة الإنتاج بين الريال اليمني والدولار الأمريكي يعود إلى الارتفاع الكبير في عملية سعر صرف الدولار مقابل الريال خلال نفس الفترة والذي قفز من نحو ٢١٤ ريال لكل دولار إلى ما يقارب ٢٥٠ ريال خلال فترة الأزمة.

٣٨,٢مليار ريال حجم التبادل التجاري بين بلادنا والمملكة المتحدة في ٢٠١٠م

■ ،،كتب / منصور أحمد

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين بلادنا والمملكة المتحدة في ٢٠١٠م ٣٨مليارا و٢٤٢مليونا و١٥ألف ريال ، مقابل ٢٨ مليارا و٧٣٩ مليونا و٧٧ ألف ريال في العام السابق ٢٠٠٩م ، مسجلا زيادة وصلت إلى نحو ٩مليارات و٥٠٢ ملايين و٩٣٨ ألف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٣٣٪ .

وذكرت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت "الثورة" على نسخة منها أن إجمالي صادرات اليمن إلى المملكة المتحدة خلال٢٠١٠م بلغت ١٠ مليارات و٧٦٨مليونا و٤٤ألف ريال ، مقابل ٢ مليارين و٧٣٣ مليونا و٦٨ألف ريال في ٢٠٠٩م ،بزيادة تجاوزت ٨ مليارات و٣٤مليونا و٩٧٦ ألف ريال ، بمعدل نمو سنوي ٢٩٣,٩ ٪.

فيما قفزت قيمة الواردات اليمنية من المملكة المتحدة من حوالي ٢٦مليارا و٦ملايين و٩ آلاف ريال في ٢٠٠٩م إلى ٢٧ مليارا و٤٧٣مليونا و٩٧١ ألف ريال في ٢٠١٠م بزيادة بلغت تجاوز ١٦مليارا و٧٠٥ ملايين و٩٢٨ ألف ريال في ٢٠١٠م مقابل ٢٣ مليارا و٢٧٢مليونا و٩٤١ألف ريال الميزان التجاري في العام السابق ٢٠٠٩م.

وبذلك فإن الميزان التجاري بين اليمن والمملكة المتحدة مسجل لصالح المملكة بفارق ٤٦٧مليارا و٩٦٢ مليونا ألف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بنسبة ٥,٦٪.